

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE
ARAB REPUBLIC OF EGYPT AND THE
ASIAN-AFRICAN LEGAL CONSULTATIVE COMMITTEE

WHEREAS a Regional Centre for International Commercial Arbitration under the auspices of the Asian-African Legal Consultative Committee (hereinafter referred to as the 'the Committee') in cooperation with and with the assistance of the Arab Republic of Egypt (hereinafter referred to as the 'Host Country') was established in Cairo for an initial period of three years by virtue of an agreement concluded in Cairo on January 28, 1979 between the Host Country and the Committee;

WHEREAS at the expiry of the initial period of three years, another agreement was concluded between the Host Country and the Committee in Cairo on November 15, 1983, alongwith a Memorandum on Financial Arrangements for the continued operation of the Centre for a further period of three years;

WHEREAS at the expiry of the said period of three years, another agreement was concluded between the Host Country and the Committe through an exchange of letters dated March 30, 1986 and June 3, 1986 providing for the continued operation of the Centre for a further period of three years under revised financial arrangements;

WHEREAS a Headquarter's Agreement was concluded in Cairo on May 24, 1987 between the Host Country and the Committee, conferring on the Centre full diplomatic privileges and immunities, thereby making the Centre an independent non-Governmental arbitral institution of an international character based in Cairo;

WHEREAS following consultations between the Host Country and the Committee, it has been deemed desirable to place the Centre on a permanent footing for providing countries in West Asia and Africa with an efficient, expeditious and inexpensive system for settlement of commercial and economic disputes under the UNCITRAL rules, in view of the steady progress made by the Centre.

AWARE of the need to ensure the Cairo Centre's continued functioning on firm financial footing, until it can become fully self-sufficient financially;

IT IS HEREBY AGREED AS FOLLOWS:

1. The Centre shall continue to enjoy full independence vis a vis Governments and to function under the auspices of the Committee only. The Committee shall be the sole institution to which the Centre shall report on all matters, including technical, administrative and financial in accordance with Resolution of the 18 February 1989 adopted by the 28th Session of the AALCC at Nairobi.

2. Till such time as the Centre shall become financially self-sufficient, the financial arrangements shall continue to be on the same

pattern as envisaged in paragraph 3 (B) of the 1986 Agreement between the Host Country and the Committee.

3. This Agreement shall remain in force for a period of five years and thereafter shall be automatically renewed for similar successive periods of five years, unless either party gives the other, in writing, prior notice of its desire to revise or amend it, at least one full year prior to the end of the period. This Agreement would however continue to be in force until it is replaced by the revised text.

4. This Agreement shall enter into force provisionally upon signature and definitively upon completing the constitutional procedures in the Host Country.

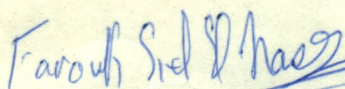
Done at Cairo on Monday July 24, 1989 in two originals in Arabic and English languages. Both texts shall be equally authentic but in case of discrepancy the English text shall prevail.

For

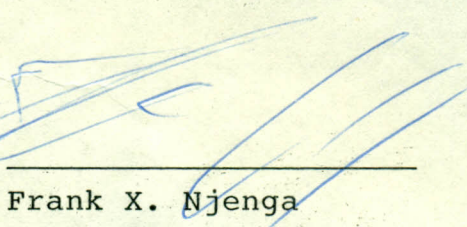
For

The Government of the
Arab Republic of Egypt

The Asian-African Legal
Consultative Committee



Mr. Farouk Seif El-Nasr
Minister of Justice



Frank X. Njenga
Secretary General

اتفاقية مقرر

مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجارى الدولى

- إن حكومة جمهورية مصر العربية واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية :
- إذ اخذتا علما بقرار اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية فى دورتها
التاسعة عشر التى انعقدت فى الدوحة بقطر بتاريخ ١٩٧٨ بشأن إنشاء
مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجارى الدولى .
- ورغبة منهما فى تحديد وضع المركز والمزايا والحصانات التى يتمتع بها فى
ضوء وضعه الدولى .

- قد اتفقتا على ما يلى :

مادة (١) التعاريف

لأغراض هذه الاتفاقية :

- ١ - كلمة "لجنة" تعنى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية .
- ٢ - كلمة "مركز" تعنى مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجارى الدولى .
- ٣ - كلمة "مدير" تعنى مدير مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجارى الدولى .

مادة (٢) مقر المركز

- ١ - يكون المقر الدائم للمركز بالقاهرة

مادة (٣) الشخصية القانونية

- يتمتع المركز بشخصية قانونية ، وله أهلية التعاقد والتصرف فى الملكية العقارية
والمنقولة واتخاذ الاجراءات القانونية وفقا لأحكام القانون المصرى .

مادة (٤) الملكية - الارصدة - الاصول

- أ - يتمتع المركز وممتلكاته وأصوله فى أراضى جمهورية مصر العربية بالحصانة من الاجراءات القانونية ، وللجنة أن ترفع هذه الحصانة فى أية حالة محددة من جانبها ، ومع ذلك فإن رفع الحصانة لا يمتد الى أية اجراءات تنفيذية .
- ب - حرمة المركز وممتلكاته وأصوله ومحفوظاته ومستنداته الرسمية مصونة وتتمتع داخل جمهورية مصر العربية بالحصانة من اجراءات التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية أو أى شكل آخر من أشكال التدخل التنفيذية أو الادارية أو القضائية أو التشريعية .
- ج - لا تؤثر أى قيود مالية أو إدارية على عمل المركز ، ويتمتع المركز بصدد نشاطه بما يأتى :-
- ١ - الاحتفاظ بأرصدة و عملات محلية واجنبية .
 - ٢ - حرية تحويل الارصدة والعملات من جمهورية مصر العربية .
- وذلك وفقا لاحكام القانون المسمى .
- د - يتمتع المركز وأصوله وايراداته وممتلكاته بما يأتى :-
- ١ - الاعفاء من كافة الضرائب المباشرة ولايؤثر هذا الاعفاء على إلزام المركز بأداء رسوم الخدمات الفعلية التى تقدم اليه او يتمتع بها .
 - ٢ - الاعفاء من الرسوم الجمركية والحظر والقيود الخاصة باستيراد المعدات التى يستوردها المركز لاستعماله الرسمى .
- ولايجوز التصرف فى المعدات التى يشملها الاعفاء المشار اليه فى الفقرة السابقة الا بعد انقضاء فترة خمس سنوات وبموافقة الحكومة المصرية ووفقا للقوانين واللوائح المعمول بها .
- ٢ - الاعفاء من الرسوم الجمركية والحظر والقيود على استيراد وتصدير المطبوعات المتصلة بعمل المركز الرسمى .

مادة (٥) العلم والشعار

- للمركز أن يرفع علم وشعار اللجنة على مبانيه .

مادة (٦) الاتصالات

يتمتع المركز بحرية الاتصالات فيما يتعلق بمراسلاته الرسمية ولا يجوز فرض أية رقابة على المراسلات الرسمية المرخصة أو التي تحمل الختم الرسمي للمركز .
ولا يحول ذلك دون اتخاذ الإجراءات المناسبة المتعلقة بالامن بالاتفاق مع المركز .

مادة (٧) الاجتماعات

توفر حكومة جمهورية مصر العربية التسهيلات اللازمة لعقد الاجتماعات والمشاورات الخاصة بالمركز في القاهرة .

مادة (٨) مزايا وحصانات العاملين في المركز

١ - ينقسم العاملون في المركز الى فئتين :

أ - موظفون دوليون

١ - المدير

٢ - نائب المدير

٣ - المستشارون

ب - موظفون غير دوليين

١ - الموظفون الفنيون

٢ - أعضاء السكرتارية

٣ - السعاة ومعاوني الخدمة

٢ - يتمتع مدير المركز وزوجته واطفاله القصر بجميع المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء

البعثات الدبلوماسية وفقا لاحكام القانون الدولي

٣ - يتمتع الموظفون الدوليون والموظفون الفنيون بما يأتي :

أ - الحصانة القضائية فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية من أقوال وكتابات

وتصرفات .

ب - الاعفاء من الضرائب على المرتبات وملحقاتها من المكافآت العينية

الأخرى التي يؤديها لهم المركز .

- ج - الاعفاء هم وزوجاتهم ومن يعولونهم من اقاربهم من قيود الهجرة وتسجيل الاجانب .
- د - التمتع بذات المزايا الخاصة بتسهيلات تحويل العملة الممنوحة لنظرائهم فى المرتبة من اعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة فى جمهورية مصر العربية .
- هـ - التمتع هم وزوجاتهم ومن يعولونهم من اقاربهم بذات تسهيلات الترحيل فى حالة الازمات الدولية التى تمنح لنظرائهم فى المرتبة من اعضاء البعثات الدبلوماسية
- و - الافراج المؤقت على ما يتم استيراده من اثاث مستعمل وامتعة شخصية فى خلال عام من تاريخ تسلم الوظيفة فى القاهرة ، لاول مرة وبشرط الا تقل فترة بقاءه عن سنة كاملة وذلك وفقا لاحكام القانون المصرى .

٤ - يتمتع نائب المدير والمستشارون والموظفون الفنيون ممن يتمتعون بالجنسية المصرية أو يقيمون فى مصر بصفة دائمة فقط بالمزايا والحصانات الواردة فى الفقرة ٣ (أ) ، ٣ (ب) من هذه المادة .

- ٥ - يعفى العاملون من اعضاء السكرتارية والمعاونون والسعاة من الضرائب على المرتبات والمدفوعات العينية الاخرى التى يؤديها لهم المركز .
- ٦ - وفى جميع الاحوال لا يتمتع الموظفون ممن يحملون جنسية جمهورية مصر العربية بأية حصانة قضائية فيما عدا ما نصت عليه الفقرة ٣ (أ) من هذه المادة .

مادة (٩) الهدف من منح المزايا والحصانات

تمنح المزايا والحصانات بموجب هذه الاتفاقية بهدف ضمان حسن تأدية المركز لوظائفه ، وليس بهدف تحقيق مصلحة خاصة للعاملين به .

المادة (١٠) رفع الحصانة

للجنة الحق ، بل من واجبها ، رفع الحصانة فى الحالات التى ترى فيها انها ستعوق مجرى العدالة ويجوز رفع الحصانة دون الاخلال بالهدف الذى منحت من أجله .

المادة (١١) البطاقات الشخصية

تزود حكومة جمهورية مصر العربية العاملين فى المركز ببطاقات شخصية خاصة تثبت فيها انهم موظفون يتمتعون بالمزايا والحصانات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

المادة (١٢) تفسير الاتفاقية

تفسر هذه الاتفاقية في ضوء هدفها الاساسى وهو تمكين المركز من أداء واجباته كاملاً
وبكفاءة ومن تحقيق أهدافه ووظائفه .

المادة (١٣) اتفاقيات إضافية

تعقد كل من جمهورية مصر العربية واللجنة اتفاقية او اتفاقيات اضافية كلما دعت الضرورة
الى ذلك .

مادة (١٤) سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لنفاذها
فى جمهورية مصر العربية .

حرر هذا الاتفاق من اصلين باللغتين العربية والانجليزية ، لكل منهما نفس الحجية ، وفى
حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية



عن

اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا



تحريراً فى ١٩٨٧/٥/٢٤ .